



اتحاد الغرف التجارية Union of Chambers of Commerce

توضيح

صادر عن الغرفة القومية لمستوردي المواد البترولية بالسودان

حول الضوابط الجديدة المنظمة لاستيراد المنتجات البترولية وسبل معالجة أزمة النقد الأجنبي

تابعت الغرفة القومية لمستوردي المنتجات البترولية بالسودان باهتمام بالغ القرارات الأخيرة الصادرة بشأن تنظيم استيراد المنتجات البترولية، وعلى وجه الخصوص المنشور الصادر عن بنك السودان المركزي بتاريخ 14 يونيو 2026م والمتضمن اشتراط إيداع ضمان عيني من الذهب قبل إصدار شهادة عدم الممانعة للشركات الراغبة في استيراد المنتجات البترولية. وإزاء ذلك، تود الغرفة أن توضح الآتي:

إن قطاع استيراد المنتجات البترولية ظل خلال السنوات الماضية أحد أهم القطاعات التي تحملت مسؤولية تأمين احتياجات البلاد من الوقود في ظل ظروف اقتصادية وسياسية وأمنية بالغة التعقيد، وساهم بصورة مباشرة في المحافظة على استقرار النشاط الاقتصادي والإنتاجي والخدمي في السودان.

كما تؤكد الغرفة تقديرها الكامل للجهود التي بذلتها وزارة الطاقة والنفط خلال الفترة الماضية لضمان استمرارية الإمدادات البترولية، وتضمن التعاون القائم بين الوزارة والقطاع الخاص في إدارة هذا الملف الحيوي.

لقد تم اعتماد نظام المجموعات منذ بداية العام الجاري كآلية لتنظيم مساهمة القطاع الخاص في الاستيراد، وتم بموجبه تقسيم الشركات المؤهلة إلى مجموعات محددة مع وضع جدول زمني واضح يمتد حتى أكتوبر 2026م، وقد نجحت هذه المجموعات في تنفيذ جميع البرامج الاستيرادية الموكلة إليها وتوفير الإمدادات المطلوبة رغم الظروف الاستثنائية التي شهدتها أسواق الطاقة العالمية.

إن نجاح تجربة المجموعات (الشبيهة بشركات المساهمة العامة) لم يكن نجاحاً نظرياً بل نجاحاً عملياً أثبت قدرة القطاع الخاص على العمل بصورة منظمة وشفافة وعادلة، كما ساهم في توسيع قاعدة المشاركة ومنع تركيز عمليات الاستيراد في أيدي عدد محدود من الشركات، الأمر الذي يجعل إلغاء هذا النظام قبل انتهاء مدته المعلنة أمراً يحتاج إلى تقييم موضوعي ودراسة متأنية تستند إلى النتائج الفعلية التي تحققت على أرض الواقع.

وتؤكد الغرفة رفضها الكامل لأي محاولات لتحميل شركات استيراد المنتجات البترولية مسؤولية الارتفاعات الأخيرة في أسعار العملات الأجنبية أو اعتبارها السبب المباشر في تراجع قيمة الجنيه السوداني.

فمن الثابت اقتصادياً أن الزيادة الكبيرة في الطلب على العملات الحرة خلال الأشهر الماضية جاءت نتيجة عوامل خارجية واستثنائية معروفة، أبرزها التطورات الجيوسياسية والتوترات العسكرية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وما صاحبها من ارتفاعات حادة في أسعار النفط العالمية وأسعار الشحن والتأمين البحري.

وقد انعكست هذه التطورات على مختلف اقتصادات العالم، بما في ذلك الاقتصادات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا، ودفعت إلى زيادة تكلفة الطاقة وارتفاع الطلب على العملات الحرة.

والمؤكد أن السودان يعتمد بصورة رئيسية على صادرات الذهب كمصدر أساسي للنقد الأجنبي، وفي المقابل ارتفعت فاتورة استيراد الوقود بصورة كبيرة نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية لتغطية احتياجات البلاد من المنتجات البترولية.

وعليه فإن ارتفاع سعر العملات الأجنبية في السوق المحلي هو نتيجة مباشرة لاختلالات العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي وتداعيات الأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية، وعدم زيادة صادرة الذهب في الفترة عينها (وانخفاض سعره العالمي نتيجة للتوترات)، وليس نتيجة لممارسات شركات الاستيراد التي تؤدي دورها الطبيعي في توفير الوقود اللازم للاقتصاد الوطني.



اتحاد الغرف التجارية

Union of Chambers of Commerce

وبنهاية الحرب والتوترات الجيوسياسية في الشرق الاوسط بدأت اسعار الوقود عالميا في الانخفاض وبوتيرة متسارعة مما يقلل من تكلفة الاستيراد ويخفض الطلب على العملات الصعبة الشي الذي سيؤدي الى انخفاض سعر الصرف نتيجة انخفاض الطلب.

وفيما يتعلق بالمنشور الصادر عن بنك السودان المركزي الخاص بالضمان العيني من الذهب (والذي سيخلق طلبا اضافيا على الذهب مما سيؤدي الى ارتفاع سعره محليا عن السعر العالمي مما يؤدي الى تشوه في تكلفة سلعة مقومة بالعملات الحرة)، ترى الغرفة أن المنشور قد أثار العديد من التساؤلات الجوهرية التي لم يتم توضيحها حتى الآن، ومن بينها:

- هل الضمان مطلوب لكل شحنة أم لمرة واحدة؟
- ما هي آلية تقييم الذهب؟
- هل يتم احتساب القيمة وفق السعر الرسمي أم وفق السعر السائد في السوق؟
- ما هي مدة الاحتفاظ بالضمان؟
- متى وكيف يتم استرداده؟
- هل يرد عيناً أم نقداً؟
- من يتحمل مخاطر تغير أسعار الذهب؟

إن غياب الإجابات الواضحة على هذه التساؤلات يخلق حالة من عدم اليقين القانوني والمالي ويزيد من المخاطر التشغيلية على الشركات المستوردة.

كما أن اشتراط توفير كميات كبيرة من الذهب كضمان مسبق سيؤدي عملياً إلى تقليص عدد الشركات القادرة على الدخول في عمليات الاستيراد، ويحد من المنافسة ويعيد السوق إلى دائرة الاحتكار التي عانى منها القطاع لسنوات طويلة.

وتخشى الغرفة أن تؤدي هذه الإجراءات إلى تمكين عدد محدود من الشركات من السيطرة على سوق الاستيراد، وهو ما يتعارض مع مبادئ المنافسة العادلة وتكافؤ الفرص ويضر بالسوق والاقتصاد الوطني.

كما تؤكد الغرفة أن معالجة أزمة النقد الأجنبي لا تتم من خلال فرض قيود إضافية على الشركات التي توفر السلع الاستراتيجية، وإنما من خلال تبني سياسات اقتصادية شاملة تستهدف معالجة الأسباب الحقيقية للأزمة، ومن بينها:

- زيادة صادرات الذهب الرسمية ومحاربة التهريب.
- استقطاب حصائل الصادرات الزراعية والحيوانية عبر الجهاز المصرفي.
- تشجيع تحويلات السودانيين بالخارج عبر حوافز مصرفية مجزية.
- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تطوير أدوات التمويل التجاري.
- توسيع قاعدة الصادرات الوطنية.
- تعزيز موارد الدولة من العملات الحرة.
- تحسين إدارة النقد الأجنبي والسياسات النقدية والمالية.
- توفير قنوات تمويل مصرفية مخصصة لاستيراد السلع الاستراتيجية.
- إنشاء آليات تحوط وتمويل خاصة بواردات الوقود بدلاً من تقييد المنافسة في السوق.

وترى الغرفة أن الأزمة الحالية هي أزمة هيكلية في تدفقات النقد الأجنبي وميزان المدفوعات، وليست أزمة ناتجة عن نشاط شركات استيراد الوقود.



اتحاد الغرف التجارية

Union of Chambers of Commerce

وعليه، تطالب الغرفة بما يلي:

أولاً: الاستمرار في العمل بنظام المجموعات حتى نهاية العام 2026م وفق البرنامج المعتمد مسبقاً.

ثانياً: إجراء تقييم فني واقتصادي مستقل لتجربة المجموعات قبل اتخاذ أي قرار بالغاءها.

ثالثاً: تعليق العمل بشرط الضمان العيني إلى حين استكمال التشاور مع أصحاب المصلحة وتوضيح كافة الجوانب القانونية والفنية والمالية المرتبطة به.

رابعاً: عدم العودة إلى أي آليات أو إجراءات قد تؤدي إلى إعادة تركيز الاستيراد في أيدي عدد محدود من الشركات.

خامساً: فتح حوار عاجل بين بنك السودان المركزي ووزارة الطاقة والنفط والغرفة القومية لمستوردي المواد البترولية للوصول إلى حلول متوازنة تحقق استقرار الإمدادات وتحافظ على المنافسة العادلة.

سادساً: إشراك القطاع الخاص في صياغة السياسات والضوابط التي تؤثر بصورة مباشرة على أمن الإمدادات البترولية واستقرار الأسواق.

وفي الختام، تؤكد الغرفة التزامها الكامل بدعم جهود الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتأمين احتياجات المواطنين من المنتجات البترولية، كما تؤكد أن الحلول المستدامة لأزمة النقد الأجنبي تكمن في زيادة الإنتاج والصادرات وتعزيز موارد البلاد من العملات الحرة، وليس في فرض قيود إضافية قد تؤدي إلى تقليص المنافسة وإعادة الاحتكار وتعريض أمن الإمدادات البترولية لمخاطر لا تحتاجها البلاد في هذه المرحلة الدقيقة.

صادر عن: الغرفة القومية لمستوردي المواد البترولية بالسودان

التاريخ: 2026/6/16م.

